E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

مجموعة نقاش مركزة
حول مشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى فرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً
بيت الأمم المتحدة
في
بيروت - الجمهورية اللبنانية
11 تموز/يوليو 2024

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، مجموعة نقاش مركزة حول "تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى فرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً" في 11 تموز/يوليو 2024 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان.

ركزت مجموعة النقاش على المخرج الأول من المشروع وهو تحديد احتياجات عينة شاملة وتمثيلية من الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن المشاركة في الفرص الاقتصادية في لبنان والأردن وتونس والمغرب. ارتكزت جلسات النقاش على مبدأ التقاطعية الذي تنتهجه المنظمة في منهجية مشاريعها القائمة حيث تمحورت جولات النقاش على قضية تعزيز المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في العموم والقضايا المتعلقة بالنساء ذوات الإعاقة خصوصاً.

وفّرت مجموعة النقاش المركزة فرصة لتلاقي العديد من النساء الممثلات للمنظمات العاملة في مجال قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة حيث استثمر اللقاء من خبرات ومقترحات الحاضرين لتوسيع المشروع. تمحورت مجموعة النقاش المركزة حول نقطتين أساسيتين وهما مناقشة المسح المتعلق بالتمكين الاقتصادي الذي يقوم به فريق الإعاقة في المنظمة أولاً والبحث المتعلق بامكانية وصول النساء ذوات الإعاقة إلى النقل العام.

يتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أبرز القضايا التي تناولها الحلقات النقاشية بالإضافة إلى أهم التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

مقدمة

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، مجموعة نقاش مركزة حول "تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى فرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً" في 11 تموز/يوليو 2024 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان.

تضمنت الجلسة الأول شرح مبسط لأهداف ومخرجات المشروع الأساسية. أما الجلسة الثانية، فقدم الفريق النتائج الأولية للمسح المتعلق بتحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن المشاركة في الفرص الاقتصادية في لبنان والأردن وتنوس والمغرب. ونهايةً افتتحت جلسة النقاش الأخيرة بين الحاضرين وفريق الاسكوا وتم التركيز في الجلسات على نقطتين أساسيتين: الأولى هي تسليط الضوء على الحاجات والصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على فرصة عمل في المنظومة الإقتصادية لكل من لبنان والأردن وتونس والمغرب. وثانياً، اغتنام الفرصة لاغناء البحث القائم المتعلق باحتياجات وتحقيق سبل الوصول النساء ذوات الإعاقة الى الإماكن العامة والفرص الاقتصادية وسوق العمل بشكل خاص عبر وسائل النقل.

أولاً
التوصيات

أجمع الحاضرون على التوصيات التالية:

- اعادة النظر بسياسات المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف حثهم على العمل كموظفين أو مستخدمين أو مستثمرين شأنهم شأن الأشخاص من غير إعاقة.
- العمل على تدعيم خطاب المناصرة تجاه السلطات الرسمية والمؤسسات التجارية للاستثمار في تهيئة المرافق والمساحات العامة وأماكن العمل في القطاع الخاص.
- مكافحة ظاهرة التنمر والتحرش تشجيعاً للنساء ذوات الإعاقة في الانخراط في سوق العمل والعيش باستقلالية.
- تعزيز وصول النساء ذوات الإعاقة إلى قطاع المواصلات نفسه سواءً لجهة اتخاذ القرار أو العمل فيه لحدوث التغيير المنشود.
- الالتزام بمبدأ التقاطعية لدراسة وحل مشاكل اشخاص ذوي الإعاقة سيما النساء بينهم.
- مكافحة النمطية السائدة تجاه النساء ذوات الإعاقة عموماً وضمن التنظيمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على المناصرة الشاملة سيما التركيز على دور الأسرة في دعم النساء ذوات الإعاقة.
- دعم جهود المنظمات والتعاونيات ذوي الإعاقة لحث صانعي القرار على اتخاذ القرارات اللازمة للتغيير.

ثانياً
ملخص عن جلسات النقاش

الجلسة الأولى
لمحة عامة عن مشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى الفرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً

أولاً – في خلفية المشروع

استهلت السيدة سلمى النمس الجلسة الأولى بالترحيب مجدداً بالحاضرين معربةً أن مشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى فرص العمل ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً يعني الأشخاص ذوي الإعاقة المستثمرين والمُستخدَمين على حدٍ سواء.

كما أشارت أن هذا المشروع مصمم بناء على مخرجات مشاريع مبادرات منظمة الإسكوا من ضمنها مشروع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في الدول العربية، أبرزها سلسلة ملامح قطرية التي ترسم معالم سياسات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية ودليل إدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. ذلك بالإضافة إلى دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا في توفير الدعم للعمل الريادي في المنطقة العربية، والذي يركز على الجيل القادم من الرياديين من نساء ورجال وشباب وشابات بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. يقدم المركز الموجود في الأردن دعما لرواد الأعمال عبر منصة إلكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية "(DEPAR)" من خلال منتدى خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وبمشاركة العديد من صانعي القرار من شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة وقياديين وشباب يقدم المعلومات لمن يسعى للعمل الريادي.

وأخيراً، يبنى هذا المشروع على جهود الشبكة العربية-الأوروبية التي عملت مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير دليل حول إصلاح السياسات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والذي صدر عنه مؤتمر تكلل بأوراق بحثية.

ثانياً – في وصف المشروع

أما المشروع القائم تحت عنوان "تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى الفرص ضمن بيئة عمل واستثمار أكثر شمولاً،" فهو يركز على أربع دول عربية وهي الأردن وتونس ولبنان والمغرب مبدئياً والعمل على تعميم هذه التجربة على سائر الدول العربية في حال مُدِّد المشروع.

تكمن أهمية المشروع هذا بميزة التقاطعية التي تنتهجها منظمة الإسكوا في مشاريعها، إذ تجد المنظمة أن قضايا المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة تأخذ حيزاً هاماً في قضية المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف الثامن) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر) والوصول للعدالة (الهدف السادس عشر). ويرتكز المشروع على هدف أساسي وهو تعزيز التمكين الاقتصادي للرجال والنساء ذوي الإعاقة للوصول إلى الفرص الاقتصادية من خلال نظام اقتصادي شامل في المنطقة العربية.

ويرجى من المشروع تحقيق نتيجتين أساسيتين متداخلتين هما تحقيق فرص أفضل لوصول للرجال والنساء ذوو الإعاقة والنساء لسوق العمل في المنطقة العربية وتحقيق النظم الاقتصادية في المنطقة العربية الشاملة والمستجيبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حين أن الجانب الأول من المشروع يعني بالتوظيف، يراعي الجانب الثاني فرص الاستثمار وريادة المشاريع المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً – في مخرجات المشروع

وضحت السيدة سلمى النمس أن معظم هذا اللقاء يتمحور حول المخرج الأول من المشروع المتمثل بتحديد احتياجات عينة شاملة وتمثيلية من الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن المشاركة في الفرص الاقتصادية في البلدان العربية الأربعة. ويتكون هذا المخرج من ثلاثة نشاطات أولها مسح احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنهن النساء بشأن المشاركة في الفرص الاقتصادية. كما نوهت السيدة سلمى أن المسح ما زال مفتوحاً طالما لم تحقق نسبة الردود المرجوة. وثانياً التشاور مع عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنهن النساء لمناقشة نتائج تقرير تقييم الاحتياجات في هذا اللقاء والسماع لوجهة نظر الحاضرين وأخيراً تقرير تقييم الاحتياجات بناء على نتائج المسح والاجتماع التشاوري.

أما المخرجات الأخرى فهي تتمحور حول تعزيز قدرة مجموعة شاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينهم النساء في البلدان الأربعة المستهدفة على المشاركة في حوار السياسات والدعوة إلى تغييرها. ويتمثل هذا المخرج بإعداد أوراق السياسات ومواد كسب التأييد بنسخ قابلة للوصول، بالإضافة إلى تكييف منصتي جسور و"DEPAR" حيث يستفيد منها طالب العمل وعارض العمل ويتيح للشخص ذوي الإعاقة استعمالها بيسر وسهولة. أما النشاط الأخير المتعلق بهذا المخرج، فيتمثل بسلسلة حوارات للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى واضعي السياسات والقطاع الخاص والنقابات ذات الصلة لمناقشة خيارات الإصلاح والدعوة إلى تغيير القوانين والنظم.

أما بالنسبة للمخرج الثالث للمشروع فهو يتمثل بتسهيل التعلّم بين الأقران وتبادل المعرفة لأصحاب المشاريع ذي إعاقة. ويتم تحقيق ذلك عبر إنشاء مساحة مجتمعية على المنصة الإلكترونية لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية عبر مسارين أولهما تبادل التجربة بين الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على معلومات سريعة ومباشرة حول إطلاق مشاريعهم من حيث التشريعات والتسهيلات المتوفرة سواءً على صعيد التشريعات او على صعيد التمويل أو الصعيد العملي. أما النشاط الثاني المرتبط بهذا المخرج فيتمثل بتسهيل التعلّم من الأقران وتبادل المعرفة بين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاركتهم في القمة العربية لريادة الأعمال التي تنظمها الإسكوا سنوياً. أما السنة الثانية للمشروع فسوف يعمل الفريق على تدريب الشركات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة أحجامها وظروفها في المنطقة العربية.

رابعاً – جولة المداخلات

- افتتحت السيدة جهده أبو خليل جولة المداخلات بالاستفسار عن غياب التنسيق مع جامعة الدول العربية بالنسبة للعيش المستقل علماً أن الجامعة قد أطلقت مبادرة العيش باستقلالية. وفي معرض الرد، وضّح السيد علاء السبيع أن العيش المستقل ليس محصوراً بجانب واحد بل يتناول عدة جوانب. وفي هذا الصدد، ردّت السيدة سلمى النمس بأن جامعة الدول العربية هي شريك أساسي ويمكن التعاون معها على المستوى الإقليمي بالنسبة للمشاريع القائمة. كما ذكرت أن الأسكوا تقوم بإعداد المراجعات الإقليمية الخاصة بالالتزامات الدولية بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة وجامعة الدول العربية.

- من جهةٍ أخرى، تساءلت السيدة آمنة يحظيه عن سبب اقتصار المشروع على أربع دول فقط بالرغم من وجود أشخاص ذوي اعاقة في جميع الدول العربية. وفي ردها على السؤال، اعتبرت السيدة سلمى النمس أن المسوحات تستهدف هذه الدول تحديداً لاعتبارات متعلقة بالجهات الممولة لدولٍ معينة. وشددت السيدة سلمى أن هذه المشاريع تعتبر نقطة بداية لمشاريع أخرى يمكن تعميمها على دول أخرى. وإن أي معلومة تصدر عن الاسكوا تستثمر في الاستفادة منها لتغيير السياسات على مستوى العالم العربي إذ يأتي هذا رهن الظروف وليس بهدف المفاضلة بين الدول.

- وتعقيباً على سؤال السيدة آمنة يحظيه، ردت السيدة شذى أبو سرور على أن اختيار البلاد موضوع المسح هو تحصيل حاصل لسياسات الدول المانحة ويجب التعامل مع الفرص المتاحة والاستفادة منها. كما

طرحت سؤال جوهري يتعلق بالوصول إلى شمولية في النظام الاقتصادي في ظل أنظمة اقتصادية عربية ذات طابع ليبرالي للدول العربية تقوّي القوي وتضعف الضعيف.

- توجه السيد عثمان الصلوي إلى المنظمين في فريق الإسكوا سائلاً عما إذا كان هناك تعاون بين منظمة الإسكوا وبقية المنظمات التابعة. كما إقترح جعل قاعدة البيانات كاملة حتى تتوافر قاعدة بيانات مشتركة لجميع الدول العربية.

- من جهة أخرى، ذكر السيد أحمد اللوزي أن وزارتا التنمية الاجتماعية والعمل في الأردن كانت قد دعمت الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تمويل المشاريع الصغيرة. ولكن المشكلة تكمن في الشروط المصرفية القاسية. وفي هذا الصدد، دعا للضغط على الوزارات المعنية للتدخل في تفعيل هذه الأنشطة.

- ذكرت السيدة سلمى النمس أن هناك مشروع لتوسيع هذه القاعدة طالما أن الاسكوا من أكثر الجهات التي تعمل على جمع البيانات. أما بالنسبة للنقطة المثارة فيما يخص السوق الحر فهذا موضوع كبير وبالرغم من التوجهات الاقتصادية من الممكن تحقيق شيء ما بالنسبة للتغيير ومثال على ذلك، التحول الحادث في الولايات المتحدة وأوروبا وتحول السوق إلى أكثر شمولاً للفئات المعنية كالأشخاص ذوي الإعاقة بسبب اعتبارات اقتصادية وليس خيرية. حيث أدرك القطاع الخاص أهمية ا الاستفادة من طاقات وخبرات وذكاء ذوي الإعاقة مما يساهم في تعزيز الإنتاجية في القطاع الخاص لا العكس. وهذا لا يتناقض مع المسار الحقوقي، ولكن يستخدم لغة السوق الحر للدفع به، وهذا ما ترجم في الاسكوا سابقاً في مسألة احتساب التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في فلسطين ما أفضى بتغيير السياسات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولا بد من الاشارة الى ان المنظمة تتعامل مع دول ذات سيادة لها أنظمتها وقراراتها السياسية اذ ان التغيير يجب أن يتم نهايةً ضمن الأطر المرسومة.

- وتعقيباً على رد السيدة سلمى النمس بالنسبة لموضوع النظام الاقتصادي ردت السيدة رغد حسونة أن توظيف الأشخاص ذوي الاعاقة في ظل النظام الليبرالي من المفترض أن يتحقق باستعمال لغته المادية وهو كسب الربح. ومن جهةٍ أخرى، شكرت السيدة سيلفانا اللقيس المنظمين على المبادرة علماً بصعوبة الظروف وأضاءت على جانب حماية السياسات الاجتماعية والعمل خاصةً لقضية العمل غير الرسمي. ففي لبنان سياسة العمل اليومي تهدد الجميع خاصةً من يطالب بالحد الادنى من الحقوق. كما طالبت بتقييم الخطر الحقيقي على العمال ذوي إعاقة ودونها. وأخيراً، اعتبرت السيدة مرفت السمان محمد ان ارسال المرتب الى المنزل يُفقد قيم العمل والحقوق اقتصادياً.

- وأخيراً، وقبل اختتام الجلسة الأولى، أوضحت السيدة سلمى النمس أن منظمة الإسكوا تعمل ضمن ضوابط بالرغم من تعدد المسؤوليات إذ لا تمتلك المنظمة القدرة التنفيذية وتقديم التمويل مثلا. ويبرز دورها في التعاون مع المنظمات المعنية للضغط والعمل على اصلاح السياسات. كما أردفت أن المشروع أخذ التمويل سنداً للتصميم القائم ومن الصعب تغييره الآن إلا أن اعتبارات المشاركين مرحب بها للمضي قدماً بالمشروع.

الجلسة الثانية
عرض النتائج الأولية لمسح التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة

رحبت السيدة سلمى النمس في مستهل الجلسة الثانية بالمستشارة جيهان الشرقاوي العاملة على مشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة والوصول إلى فرص العمل. كما ذكّرت الحضور على أن عرض النتائج الحالي للمسح لا يزال قيد التفريغ والتنقيح إذ إن الهدف الأساسي منه هو معرفة المعلومات الرئيسية

المتعلقة بالتوظيف الفعلي وأنواع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان الأربعة قيد المسح، أي لبنان والأردن وتونس والمغرب.

إن المسح مكون من أربعة أقسام؛ الأول يتعلق بالمعلومات الديموغرافية كالسن والجنس والمنطقة الجغرافية والمستوى التعليمي. أما الجزء الثاني، فهو يتمحور حول التمكين الاقتصادي وهو منقسم إلى قسمين أساسيين أولهما التوظيف وثانيهما ريادة الأعمال والقطاع الخاص. أما القسم الثالث فهو يتعلق بخدمات الدعم المعنية بالدمج الاقتصادي. وأخيراً، يتناول القسم الأخير التوصيات والاقتراحات.

القسم الأول – على الصعيد الديموغرافي:

نوهت السيدة جيهان الشرقاوي بأن العرض الحالي ما هو إلا تركيز على النتائج الأولية للمسح المتعلق بمشروع تعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء ذوي الإعاقة، وذلك تحسباً لمعرفة واقع الحال. وبالرغم من أن المسح يسري على عينة من أربع دول فقط، إلا أن ردود ومشاورة الحاضرين هو أساس لهذا اللقاء. لقد تلقى الفريق 527 استجابة للمسح أتى معظمها من لبنان (252 استجابة) والأردن (171 استجابة) لغاية الآن، وما زالت الردود قليلة في كل من المغرب (41 استجابة) وتونس (63 استجابة). إن الهدف هو تالحصول على أكثر من 100 رد من كل بلد إذ تمنت من الحضور مشاركة الاستمارة مع ذوي الشأن لوصول الهدف المطلوب.

- **لجهة نوع الإعاقة:**

إن أبرز الردود أتت من ذوي الإعاقات الحركية في كل من الدول الأربعة، بالرغم من تلقي الردود من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية في جميع البلدان. لم تسجل تونس ردود من ذوي إعاقات مرتبطة بالصحة النفسية والعقلية والتواصل. أما في المغرب، فحتى الآن لم يتلق الفريق رداً من ذوي الإعاقات المركبة نهائياً. أما من لبنان والمغرب وتونس، فاحتلت الإعاقة البصرية المركز الثاني من مجمل الردود، بينما نرى أن المركز الثاني من مجمل الردود في الأردن قد أتى لذوي الإعاقة السمعية.

- **لجهة التوزيع بحسب الجنس:**

إن غالبية الردود وردت من الذكور بنسبة 61% أما الإناث فكانت بنسبة 39% من بين البلدان الأربعة. أما في المغرب فأتت الردود اغلبها من الإناث على عكس الردود المتتالية من الدول الثلاث الأخرى. كما لوحظ أن أكبر نسبة من الاستجابات أتت من ذوي إعاقة ذات مستوى تعليمي جامعي يليه حملة الشهادات الابتدائي بالرغم من تحصيل استجابات لذوي إعاقة ذات مستوى تعليم ثانوي وإعدادي ودراسات عليا ومهني وحتى تعليم كبار. ولكن تتفاوت هذه النسب بين البلدان حتى الآن وعلى سبيل المثال تعليم الكبار لم يرد من المستجيبين في كل من تونس أو المغرب. أما حملة الشهادات الجامعية كانت النسبة الأكبر للمستجيبين في كل من تونس والمغرب والأردن بينما سُجِلَت النسبة الأكبر للحاصلين على تعليم ابتدائي في لبنان.

- **لجهة التوزيع بحسب الفئات العمرية والوضع الاجتماعي:**

أتت أكثر الردود للمستجيبين بين فئتين عمريتين 20 - 29 و30 - 39. ويتضح أيضاً أن نسبة العازبين وهي 53% كانت النسبة الأكثر استجابة يليها فئة المتزوجين بنسبة 42% من مجمل الاستجابات. أما المطلقين فهم 4% من المستجيبين والأرامل فقط 1%. أما على صعيد التوزيع بين الدول فتبين أن مستوى المستجيبين من لبنان هو للمتزوجين أما في كل من المغرب والأردن وتونس فأتت من العازبين.

- **لجهة التوزيع بحسب مصادر الدخل:**

يتبين أن 68% من المستجيبين ليس لديهم مصدر دخل على الإطلاق. أما المستجيبين الذين لديهم مصدر دخل فمصدر الدخل الأبرز هو من أعمالهم يليه المساعدات العائلية ومن ثم الدعم الحكومي يليها الاستثمارات والعقارات وآخرها الدعم غير الحكومي.

- **لجهة التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية:**

وقد تلقى الفريق الردود من مناطق جغرافية متنوعة أبرزها المناطق الحضرية يليها المناطق الشبه حضرية وآخرها المناطق الريفية. وفي هذا الخصوص، يُلحظ بأن أغلب الردود من لبنان أتت من المناطق الريفية أما في سائر الدول الأخرى والتي وردت أتت أغلبها من المناطق الحضرية.

القسم الثاني – على صعيد التمكين الاقتصادي

أولاً – لجهة التوظيف:

بالنسبة للتوظيف، يتبين من النتائج الأولية للمسح أن معظم المستجيبين بنسبة 88% أعربوا عن نيتهم العمل وهم أصلاً يبحثون عن عمل منذ 6 أشهر أو أقل. والجدير بالذكر أن معظم أصحاب العمل والموظفين بدوام كامل أو جزئي أبدو رغبتهم في العمل بإشارة تفيد بعدم رضاهم عن أعمالهم الحالية إذا جاز التعبير. أما الـ12% الباقون فقد اعتبروا أغلبهم ان عوائق التنقل خارج المنزل يصعب عليهم إيجاد عمل بينما القسم الثاني منهم اعتبر أن العوامل النفسية تحول دون استطاعتهم العمل. واخيراً منهم من اعتبر أن الوظائف المطروحة عليهم لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. من ناحية الفئة العمرية، يتبين أن معظم الذين أعربوا برغبتهم للعمل هم من الفئة العمرية 20 و 29 حيث ينحدر أغلبهم من المناطق الحضرية.

نالت التحديات جزء من أسئلة البحث وقد طُرح في الاستمارة سؤالاً عن أنواع التحديات التي واجهت المستجيبين في عملهم في الماضي كالتمييز أو المواقف السلبية أثناء العمل. ورداً على هذا السؤال فقد تبين أن أغلب المستجيبين من المغرب وتونس والأردن لم يواجهوا أي أنواع من التحديات بينما نرى أنه في لبنان عكس ذلك. أما بالنسبة لنوع التحديات فيأتي التمييز على أساس الإعاقة في المرتبة الأولى يليه عدم الإيمان بإمكانية قيام المستجيب بالمهام المطلوبة. ويجدر الاشارة الى ان ثلاثة إناث لبنانيات قد ذكرن تعرضهن للتحرش في العمل.

وأخيراً، لم تكن النسبة بين الذكور والإناث بما يخص التمييز والمواقف السلبية متفاوتة ولكن برز التمييز ضد الذكور بسبب الإعاقة بنسبة أكبر.

- **بعض المداخلات المتعلقة بنتائج التوظيف:**
  - تساءلت السيدة سلمى النمس عن ما اذا كانت الاجابات هذه تعكس واقع الحال بالنسبة للتمييز والمواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - لفت السيد مهند العزة أنه ليس هناك شيء مفاجئ في ما تم عرضه من ردود لأن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة معلقين ما بين خيارين؛ إما دخول صفوف البطالة المقنعة أو الدخول على قوائم العاملين في الوزارات والمؤسسات دون مهام وظيفية حقيقية وبرضى الموظف ذوي الإعاقة نفسه وهذه حالات موثقة في دراسات. والسؤال الذي عادةً يطرح أثناء المقابلة على المرشح ذوي الإعاقة لدى التعيين يتعلق بحاجات الترتيبات التيسيرية ولكن 85% يقرّون بأنهم لا يحتاجون شيء مما يعكس حاجة أن نكرس ممارسة اسمها "كيف تحدد وتطلب ترتيباتك التيسيرية" توعية للأشخاص قيد التوظيف. وهذا ما يستوجب تباعاً تنظيم برامج مخصصة لهذه الحالات.
  - ردت السيدة سلمى النمس على هذا التساؤل اذ ان الفكرة من التقرير هو تحليل هذه الاجابات والبناء عليها وهذا ما تعتزم فعله في كافة الانشطة من ضمنها نشاط تعريف أصحاب الحق على التشريعات المتعلقة بحقهم في العمل في كل من البلدان الأربعة. وقد عقّبت على مداخلة الدكتور مهند بالنسبة للاسئلة المطروحة

على المرشحين موضحةً أنه بناءً على تجربتها الشخصية فهو من الصعب على الموظف أن يطلب في المقابلات خوفاً على المخاطرة في فرصة في التوظيف.

- أما السيدة رغد حسونة فاعتبرت انها تعلمت أن تتمسك بحقوقها كشخص ذو اعاقة وبناءً على ملاحظاتها فقد أثنت على انه بسبب الخوف من المطالبة لا نرى تواجد للاشخاص ذوي الاعاقة في مناصب عليا.
- وقد عقب السيد عثمان الصلوي أن هناك بعض الأشخاص في اليمن على سبيل المثال قد يقبلون بأي شروط للحصول على المرتب الشهري، ولكن هناك بعض الحالات التي لا يقبل فيها الموظف الا العمل باختصاصه ولدينا حالات كثيرة في اليمن حيث أصبح العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة في مناصب عليا.
- أضافت السيدة حنان الكادوشي أنه في سنة 2017 تم افتتح أول مكتب دعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العمل والتأهيل في تونس حيث كانت تجربة مضيئة استطاع فيها توظيف أكثر من 600 شخص من ذوي مختلف الإعاقات خلال 3 سنوات في مختلف الوزارات. وقد صادف أن أحد الموظفين لم يصدق انه استلم وظيفة بعدما ظن ان أقصى ما كان يتوقع نيله كشخص ذو اعاقة هو الوصول إلى منصب أمين صندوق في محل تجاري بينما الآن فهو من أحد أفضل الموظفين.
- ويعتقد السيد يسري مزاتي أن العلاقات والصدف تمكّن من تفعيل التشريعات. فمثلاً، تقربه من وزير الاقتصاد والتمكين الاقتصادي في تونس قد أعطاه محفزاً لتطبيق التشريعات التونسية المتعلقة بنسبة الانتداب في العمل. ولكن الصعوبة هنا بحسب ما رواه السيد يسري كانت تتعلق بكيفية تجهيز أماكن العمل والترتيبات التيسيرية والبنية التحتية اللازمة. كما اضاف ان التحاور مع جهات اقتصادية عديدة أثمر بوضع استراتيجية لحل هذه المشكلة والتركيز على الربح كمحفز للشركات والمستثمرين. واعتبر أن التشريعات التونسية تميل نحو التمكين الاقتصادي حيث استعيض عن المنحة الشهرية المقدرة بـ70 دولار الممنوحة للعائلات الفقيرة بمبلغ 10,000 او 15,000 دولار للاستثمار وذلك على سبيل المنحة. ولكن للأسف أن الواقع مغاير للهدف المرجو حيث أن الأشخاص ذوي الإعاقة يطلبون المنحة ولكن يتجنبون الاستثمار. كما اعتبر أن الموروث هو إعطاء فرص التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة في الشواغر العامة أما القروض فقد انتقلت بشكلها من قرض إلى شكل منحة اذ شجعت الكثيرين في الانتقال من مستوى هشاشة الى رقي اجتماعي وهناك بعض الحالات التي يعرف عنها شخصياً.

ثانياً – لجهة ريادة الأعمال:

وبعد جولة المداخلات الأولى استكملت السيدة جيهان عرضها عن الشق المتعلق بريادة الأعمال في جزئية التمكين الاقتصادي. وقد ابدى المستجيبين بنسبة 90% رغبتهم بتأسيس مشروع خاص فيهم. والملفت أن بعضهم لديهم أعمال.

أما بالنسبة للتحديات التي واجهوها أثناء سعيهم لتأسيس مشروع بسبب إعاقتهم فكانت النساء أغلبهن يواجهن صعوبات أكثر من الذكور. وفي المجمل يتبين من النتائج الأولية أن التحدي الأول هو صعوبة الحصول على تمويل من المصارف سواءً عبر قبول طلبات القروض المصرفية أو فتح الحسابات المصرفية. أما التحدي الثاني فهو العسر في الحصول على الدعم التمويلي للأشخاص ذوي الإعاقة ومصادر المعلومات حول البدء في الأعمال. وأخيراً غياب فرص التدريب الميسرة للإعاقة.

من الناحية العملية ابدى المستجيبين أغلبيتهم الحاجة إلى التدريب على إدارة الأعمال وريادة الأعمال وثانياً المهارات الشخصية ويليها استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وأخيراً المهارات اللغوية مثل اللغات المرتبطة بالأعمال.

وعن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أماكن العمل أجمع 69% أنهم يمكنهم الوصول إلى أماكن العمل إلى حدٍ ما وقد سجل 18% منهم على أنهم لا يستطيعون مقابل 13% منهم قادرين على الوصول بسهولة.

إمكانية الوصول والحصول على معلومات متعلقة بالإعلانات الوظيفية فقد سجل انعدام الوصول عليها نسبة 26% بينما اعتبر 15% من المستجيبين انهم يستطيعون الوصول اليها مقابل 59% من المستجيبين الذين يستطيعون الوصول اليها الى حدٍ ما أو بصعوبة.

أما بالنسبة لاستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فاعتبر 47% من المستجيبين أنهم يستطيعون استخدامها بشكلٍ سهل بينما أبدى 14% منهم صعوبة مطلقة والذي يقابله نسبة 39% من الذين يمكنهم استخدامها الى حدٍ ما أو بصعوبة.

أما القسم الثالث والمتعلق بخدمات الدعم فقد ابدى المستجيبون أن خدمات الدعم قد أتت بمعظمها من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة يليها الدعم من البرامج الحكومية ومن ثم منظمات الدولية وأخيراً منظمات المجتمع المدني المحلية. وبحسب الاستبيان فقد أشار المستجيبون بنسبة 47% على عدم تلقيهم أي نوع من أنواع الدعم. أما النسبة المتبقية فقد أشارت الأرقام أنهم تلقوا خدمات دعم في مجال التدريب المهني بنسبة 20% بالدرجة الأولى يليه كل من الخدمات المتعلقة بنسبة 11% متساوية لكل من مجال الحقوق أولاً والتوظيف ثانياً وكيفية تأسيس مشروع وتنفيذه وتقييمه ثالثاً. كما سجلت النسبة الأكبر من المستجيبين أنهم غير راضون عن هذا الدعم بتاتاً.

أما القسم الأخير، أي التوصيات والاقتراحات، عن التشريعات ومدى جدواها تبين أن النسبة الأكبر من المستجيبين أي 49% منهم على علم بالتشريعات الحالية ويعتقدون أن هناك حاجة لتعديلها أو الإضافة عليها. في المقابل، يتبين أن نسبة 13% من المستجوبين يعتقدون أن التشريعات كافية إنما غير مطبقة فعلياً بالاضافة الى قلة قليلة من المستجيبين تشكل 2% ترى أنه لا يوجد حاجة إلى تعديل التشريعات الحالية أو إصدار تشريعات إضافية جديدة. والملفت هنا أن 30% من المستجيبين لا يعلمون ما هي التشريعات القائمة حالياً.

أما بالنسبة للترتيبات التي يمكن أن تيسّر إمكانياتهم في أن يديروا عملاً أو يأسسوا مشروعاً فيبدو أن النسبة الأكبر أقرت بتوفر منصات ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة حول البدء بالأعمال أو الحصول على الدعم والتمويل. أما بالنسبة لتسهيل الحصول على تراخيص من الجهات الرسمية أو تبسيط إجراءات ومتطلبات تسجيل الأعمال فيتبين أنها استحوذت على نسبةٍ أقل من الأولى. كما أن الفروقات بين الترتيبات الثلاث لم تكن كبيرة ما بين الجنسين.

واخيراً يرى أغلب المستجيبين أن أصحاب العمل غير واعين بما يكفي لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في أماكن العمل يليها فروقات طفيفة بين وعيهم إلى حدٍ ما وعدم وعيهم على الإطلاق وأخيراً كونهم واعون جداً.

- **جولة مداخلات أخيرة:**

- بالنسبة لصعوبة الوصول إلى أماكن العمل حول التمكين الاقتصادي، ذكرت السيدة جهدة ابو خليل أن المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بمسح العديد من المرافق العامة والمراكز التجارية وتبين من النتائج أنه هناك 20% مركز مجهز فقط من ضمن 1000 في لبنان. المركز الوحيد الذي كان يراعي التجهيزات المتعلقة بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة هو مركز وزارة الدفاع وذلك راجعاً لكون إعادة ترميمه كان مشروطاً من قبل الفرنسيين كونهم الجهة المانحة لإتمام اعادة الترميم. كما أن بعض الأماكن التجارية من الممكن ان يكون هناك ترتيبات تتيح الوصول إلا أنها في بعض الأحيان لا تكون شاملة كل التجهيزات كالحمامات.
- أضافت السيدة حنان الكادوشي أن الدولة الليبية أقرت نظام المنح وهذا سبب ردة فعل سلبية للأشخاص ذوي الإعاقة حيث أصبحوا يتكئون على المنح عوضاً عن البحث عن عمل. وهذه تعتبر ازدواجية مضرة تمنحها الحكومة كراتب وليس كمساعدة. أما بالنسبة للتحرش الجنسي فهناك الكثير من الحالات حيث تعرضت نساء للتحرش الجنسي وقد تم التغاضي بسبب الوظيفة والمخافة من الفضيحة.
- نوهت السيدة مرفت بممارسة جيدة من جهود مؤسسة مصر الخير والقطاع الجنوبي للقوات المسلحة مع اتحاد مصر للأشخاص ذوي الإعاقة وكان الاهتمام يصب على تدريب وتأهيل التكنولوجيا لتسهيل على

الأشخاص ذوي الإعاقة إيجاد فرص عمل لكافة أشكال الإعاقات وتمنت في مرحلة ثانية دخول مصر كنموذج للتجربة ومن ضمنها صعيد مصر.

اختتمت السيدة سلمى النمس الجلسة الثانية وشكرت الحضور على حسن استماعهم ومداخلاتهم.

الجلسة الثالثة
جلسة مناقشة حول بحث إمكانية الوصول والتنقل والسلامة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في المنطقة العربية والنقل العام

افتتحت السيدة سلمى النمس الجلسة الأخيرة وقدمت السيدة ستيفاني الباحث الأساسي للبحث المتعلق بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة في المنطقة العربية والنقل العام: إمكانية الوصول والتنقل والسلامة منهجية البحث ونتائجه الأولية. وأخيراً، تم مناقشة البحث مع الحاضرين.

أولاً – تقديم البحث

بعد أن رحبت بالحاضرين، شرحت السيدة ستيفاني شابان أنها واجهت صعوبة في تلقي استجابات النساء ذوات الإعاقة بشكل مباشر وأن الهدف الأساسي من هذا اللقاء على هامش ورشة العمل الاستماع لخبرات الحضور بهدف إغناء البحث المتعلق بإمكانية الوصول والتنقل والسلامة.

إن الهدف الأساسي من الورقة البحثية هو فهم أفضل لسبل النقل العام في المنطقة العربية وتجارب النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتحديداً الفرص لزيادة إمكانية الوصول والسلامة والتنقل أثناء سعيهن للتعامل مع الأماكن العامة. أما بالنسبة للنتائج فسيتم استخدامها لاقتراح أطر سياسات النقل الإيجابية والتدخلات العملية باستخدام منظور النوع الاجتماعي والإعاقة لخلق بيئة أكثر تمكينية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهادفة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.

إن التوجه الأساسي للدراسة كان يتمحور حول التحرش الجنسي، ولكن سرعان ما توسعت جوانب البحث إلى المنحى الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. أما السبب الثاني فهو ذات طابع اقتصادي حيث إن صعوبة تنقل النساء ذوات الإعاقة تكبّد الدول خسائر مادية لعدم مشاركتهن في الاقتصاد ككل وهنا يكمن المنحى التقاطعي.

بالنسبة لمنهجية الدراسة تم مراجعة الأدبيات المكتبية المتعلقة بالتحرش، والإعاقة والنوع الاجتماعي والنقل. كما تم مراجعة مكتبية للتشريعات والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالإعاقة والتحرش والنقل. ولكن مراجعة الأدبيات لم توضح الأمور بما فيه الكفاية ولذلك تم جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات مع 9 من مسؤولي التنسيق ذوي الإعاقة و8 من منسقي النقل، بالإضافة الى مقابلات المعلومات الرئيسية مع 10 خبراء في مكاتب الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة.

أما الأطر القانونية فاتضح أن العديد من الدول العربية لديها أطر تشريعية للتصدي للتحرش الجنسي وغيره من أشكال سوء المعاملة، ولكن القليل منها يتناول على وجه التحديد احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المجالين العام والخاص. وقد صادقت جميع الدول العربية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن بالرغم من التطور فإنهم لا يجمعون ما بين قضايا الجندر والاعاقة.

وفي المنطقة العربية يتبين أن هناك تقرير يفيد بأن وسائل النقل العام لا زالت محدودة حيث أنها تشمل وسائل النقل العام في المنطقة العربية بين التقليدية وغير التقليدية اذ تحتل المنطقة العربية المرتبة الخامسة في استدامة وسائل النقل العام الحضرية. في الأردن وتونس والمغرب تطورت الطرق ووسائل النقل العام

ثانياً – نظرة عامة على النتائج

إن مفهوم إمكانية الوصول هي أن تكون وسائل النقل جيدة وتُصل كل الناس الى هدفهم المرجو. أما النتائج الأولية وصلت من اللقاءات الشخصية لبعض الحاضرين وخلصت النتائج على أن تكون كلفة النقل معقولة والبيئة المبنية لهذه الوسائل سواءً للوصول أو التصميم. كما أضافت أن المساعدة هي في صميم إمكانية الوصول كون الأشخاص ذوي الإعاقة في الكثير من الاحيان يستوجب تدخل طرف مساعد وهذا ما يحرم الشخص ذوي الإعاقة من التنقل بحرية.

أما بالنسبة للتنقل، فنعرف التنقل على أنه القدرة ومستوى السهولة على التحرك والانتقال وممارسة الاستقلالية والاختيار عند التعامل مع أنظمة وخيارات النقل. في التفاصيل الصغيرة معرفة مسار التنقل و تكلفة التنقل تعتبر من أساسيات التنقل. كما أن حرية السفر والقيود الزمنية والخيارات المحدودة هي من صلب التنقل.

أما السلامة العامة فالمقصود بها سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية سيما النساء والفتيات ذوي الإعاقة. فالتحرش والاتكال على الغرباء من الممكن أن يسبب مشكلة أمن للأشخاص ذوي الإعاقة خاصةً وأن بعض الردود أفادت بها.

ثالثاً – لجهة التوصيات

وقد تم استعراض أبرز المقترحات المستوحاة من الدراسة وهي على الشكل التالي:

- استخدام التدخلات المبادئ السبعة للتصميم العالمي ونهج "الرحلة الكاملة".
- إصلاح وتعزيز قوانين التحرش الجنسي من خلال عدسة شاملة للإعاقة.
- ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنسانية بشكل أكبر في تخطيط النقل والتنقل ودمج المبادئ التوجيهية والمعايير الجنسانية لجعل المجتمعات أكثر شمولاً والحد من التحرش الجنسي.
- معالجة احتياجات ووجهات نظر النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالإعاقة، وكذلك في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- تعزيز جمع ونشر وتحليل البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وتصنيف ونشر البيانات حسب الجنس والعمر والإعاقة من أجل تطوير السياسات الفعالة وتنفيذها ورصدها.
- بناء القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات بشأن تقديم الخدمات المستجيبة للنوع الاجتماعي أو الإعاقة وتعزيز مراقبة التحرش الجنسي وسياسات إمكانية الوصول.
- تعزيز قدرات نقاط الاتصال للنوع الاجتماعي زنقاط الاتصال لذوي الإعاقة في الوزارات ولجان النقل وتعزيز التنسيق بينهم.

رابعاً – جولة النقاش الأخيرة

وفي هذا الصدد طرحت السيدة ستيفاني على الحاضرات بعض الأسئلة للمناقشة وهي:

- هل لديك أي أمثلة إيجابية أو شاملة فيما يتعلق بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة والنقل العام؟
- هل هناك أي تغييرات أو تحسينات محددة يمكن للدول الأعضاء إجراؤها من شأنها تشجيع المزيد من النساء والفتيات ذوات الإعاقة على استخدام وسائل النقل العام؟

- ما هي التوصيات العامة الضرورية للدول الأعضاء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصحاب المصلحة الآخرين، والمجتمع الدولي، وما إلى ذلك؟

- جولة النقاش:

- افتتحت السيدة حنان جولة النقاش باقتراح إشراك وزارات النقل العام والمواصلات كونها معنية بشكل خاص في مسؤولية تأمين خدمات النقل بالإضافة الى دور المجالس البلدية كونها حكومات تعنى بالشأن المحلي.

- أضافت السيدة رحاب بورسلي بأن الوضعية في دول الخليج تختلف كلياً عن وضعية الدول الأخرى فالنساء ذوات الإعاقة نادراً ما يستخدمن وسائل النقل العامة ويفضّلن استعمال السيارات الخاصة كون الحر شديد.

- اعتبرت السيدة مرفت أن الأولوية هي تأمين وسائل المواصلات في المدن الصغرى والقرى والمناطق النائية وذلك بناءً على تجربتها المريرة كسائر الأشخاص ذوي الإعاقة في القرى والبلدات النائية. والحل بالنسبة لها يتم عبر باصات متاحة ولو سيارة واحدة لكل قرية لتسهيل التنقل. ونوهت السيدة مرفت بجهود دولة مصر في تهيئة المترو في مصر على سبيل المثال وتجربة الإتاحة في 10 باصات بالرغم من عدم مراعاتها المعايير المحددة.

- اعتبرت السيدة سلمى النمس أن وصول النساء أو الرجال ذوي الإعاقة الى المراكز القيادية ومواقع صنع القرار المتعلقة بوسائل المواصلات والنقل تعطي مجال للتغيير الحقيقي. وهذا ما أثنت عليه السيدة رحاب والسيدة حنان بالنسبة لحصول النساء على وظائف في قطاع النقل الذي قد يخفف من مشاكل التحرش والتنمر.

- وفي هذا الصدد، شاركت السيدة حنان تجربة مع وزارة المواصلات إذ كانت وزارة الهيكلة في ليبيا سيدة وكان هدف المشروع المطروح هو إعادة هيكلة وزارة المواصلات وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تفعيل شمولية وسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.

- ووافق الجميع بأن هموم وتحديات الأشخاص ذوي الإعاقة تتشابه بالرغم من التنوع الجغرافي والتعدد الديموغرافي في العالم العربي.

الملحق رقم (1)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

الجمعية الكويتية لأولياء الأمور
الديوان الوطني لحقوق الإنسان
rmsb64@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

السيدة مرفت السمان محمد
استشاري شؤون الإعاقة
الاتحاد المصري لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة
m_elsaman2013@yahoo.com

الجمهورية اليمنية

السيد عثمان الصلوي
الاتحاد الوطني للمعاقين في اليمن
othman.ap@hotmail.com

مملكة البحرين

السيد محمد الغايب
رئيس قسم الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي
مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
لدول الخليج العربية
mohd.alghayeb@gcclsa.org

ليبيـــا

السيدة حنان الكادوشي
والدة طفل مصاب بالتوحّد
الجمعية الليبية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
kadoshi.h@gmail.com

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة آمنة يحظيه
رئيسة
الرابطة الموريتانية لإعادة تجميع النساء ذوي الإعاقة
Aminetou79@yahoo.fr

الجمهورية اللبنانية
السيدة سيلفانا لقيس
رئيس الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
ورئيس المكتب الإقليمي العربي الدولي للمعوقين
sylvanalakkis@gmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مهند العزه
استشاري ومسهل الورشة
Muhannad.alazzeh@hcd.gov.jo

السيد صالح سويلم الشرفات
عميد كلية العلوم التربوية
جامعة آل بيت
Alsharafat2013@gmail.com

الجمهورية التونسية

السيد يسري مزاتي
رئيس
المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
yousrimzati@yahoo.fr

السيد أنور الهاني
المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة

جمهورية العراق

السيد كامل الفروه جي
الائتلاف العراقي للأشخاص ذوي الإعاقة
Kamil_alfarwachi@yahoo.com

السيد حسين الصافي
محامي الإعاقة
جمعية انتفاض الناس القصيرة
husseniro@gmail.com

دولة فلسطين

السيد صلاح الدين سمارو
الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة
salah.sds@hotmail.com

السيدة شذى أبو سرور
مقررة
ائتلاف المعوقين الفلسطينيين
Shatha857@gmail.com

دولة الكويت (عبر Zoom)

السيدة رحاب بورصلي

السيدة إيغار خضرا
منسق المشروع
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
egharalkhadra@gmail.com

السيدة نايا داغر
مسؤولة التنمية وباحثة في.CRC
nayadaguerre@gmail.com

السيدة صباح مراد
مدربة في مدرسة القيادةCRC
sabah-mrad1@hotmail.com

السيدة جهده أبو خليل
مدير عام المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة
jahdaak@yahoo.com

السيد موسى شرف الدين
رئيس إتحاد جمعيات المعاقين اللبنانيين،
رئيس الإتحاد الوطني للإعاقة العقلية،
رئيس جمعية أصدقاء المعوقين،
ممثل لبنان في مجلس المفوضين للمنظمة العربية للأشخاص المعوقين
moussas@charafeddine.com

السيدة رغد حسونة
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقون جسدياً
hassouna.raghad@gmail.com

باء- المنظِّمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة رانيا الجزائري
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
al-jazairi@un.org

السيد علاء سبيع
مستشار إقليمي لمجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
alaa.sebeh@un.org

السيدة سلمى النمس
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين
Salma.al-nims@un.org

السيدة جيهان الشرقاوي
مستشارة في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
gshark@aucegypt.edu

السيدة نادين شلق
باحثة في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
chalakn@un.org

السيدة لانا سكافي
مساعد باحث
Lana.elskafi@un.org

السيد داني يونس
مساعد باحث
dfyouness@gmail.com

السيدة باميلا نصار
مساعدة إدارية
nassarp@un.org

السيدة زهراء بركات
باحثة اقتصادية
Zahraa.barakat@un.org